الأمم المتحدة

A/71/209

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٧ من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة

# تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

## تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/١٥٠ بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يقدم هذا التقرير معلومات عن الأسباب الجذرية والعوامل المساعِدة لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وانتشارها في جميع أنحاء العالم وتأثيرها في النساء والفتيات، ويتضمن أدلة وبيانات عن ذلك. ويقدم التقرير أيضا تحليلا للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية، حتى الآن، في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما يخلص إلى استنتاجات ويقترح توصيات محدَّدة عن الإجراءات التي يُرتأى اتخاذها في المستقبل.

* A/71/150.

240816 240816 16-12952 (A)

## أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٦٩/١٥٠، على أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[١] ممارسة ضارة، وأنها شكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات يلحق بهن ضررا لا يمكن تداركه. وشددت على أن تمكين النساء والفتيات أمر أساسي لكسر طوق التمييز والعنف الذي يلفهن، ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهن، بما في ذلك حقهن في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية والبدنية. ودعت الجمعية الدول، في جملة أمور، إلى اعتماد نهج شامل إزاء القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وينبغي أن يشمل هذا النهج سن وإنفاذ تشريعات لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ووضع استراتيجيات شاملة لمنعه، بما في ذلك الدعوة والتوعية، وتقديم خدمات متعددة القطاعات ومنسقة وجيدة للفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية والمحتمل تعرضهن له.

٢ - وفي الفقرة ٢٦ من القرار، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسبعين، تقريرا متعمقا متعدد التخصصات عن الأسباب الجذرية والعوامل المساعِدة لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومدى انتشارها على الصعيد العالمي، وتأثيرها في الفتيات والنساء، يضمنه أدلة وبيانات وتحليلا للتقدم المحرز حتى الآن وتوصيات ذات منحى عملي من أجل القضاء على هذه الممارسة.

٣ - وهذا التقرير مقدم استجابةً لذلك الطلب. وهو يدرس التطورات الأخيرة، انطلاقا من منظور متعدد التخصصات، إلى جانب أهم التحديات والفرص، وسبل المضي قدما فيما يتعلق بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويستند التقرير إلى المعلومات والردود الواردة من الدول الأعضاء[٢] وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة[٣]،

---

(١) مصطلح ”تشويه الأعضاء التناسلية للإناث“ هو المستخدم في قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥٠. وتستخدم الجهات المعنية أيضا مصطلحات ”تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى“ و ”بتر الأعضاء التناسلية للإناث“، و ”تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث“.

(٢) وردت ردود لغرض إعداد هذا التقرير من الأرجنتين وأستراليا وأوغندا وأيرلندا وإيطاليا وبيرو وتركيا والجمهورية الدومينيكية وجيبوتي والسويد وسويسرا وفنلندا وكولومبيا وملاوي والنرويج ونيوزيلندا واليابان واليونان.

(٣) وردت ردود لغرض إعداد هذا التقرير من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويشمل هذا أيضا بيانات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة تتجاوز نطاق عمل البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: التعجيل بإحداث التغيير.

ويسترشد بآخر نتائج البحوث وأدلتها وبياناتها. وهو يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤ - ولإغناء المداولات في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين، وكمساهمة جزئية في هذا التقرير، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) حلقة عمل يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة، بمشاركة الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بشأن التعجيل بالتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وكان من بين المشاركين في النقاش خبراء من المجتمع المدني، وبالتحديد من مجلس السكان ومنظمة توستان، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة، وبالتحديد من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقدمت العروض معلومات مستوفاة بشأن البيانات والمعارف الراهنة، بما في ذلك بشأن الأسباب الجذرية للمسألة والتحديات والثغرات المستمرة، والممارسات الواعدة والدروس المستفادة.

## ثانياً - التطورات المعيارية العالمية والإقليمية

٥ - تصنِّف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) بالتحديد العنف ضد النساء والفتيات باعتباره حاجزا يحول دون تمتعهن بحقوقهن في العديد من المجالات. وتذكر خطة عام ٢٠٣٠ أن النساء والفتيات يجب أن يتمتعن بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلا عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات.

٦ - والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث راسخ بعمق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، والغاية ٥-٣ بشأن الممارسات الضارة، التي صُنفت صراحة كعائق يحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن ثمة فإن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، سيسهم إسهاما حاسما ليس فقط في إحراز التقدم نحو تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وإنما أيضا في تحقيق جميع الأهداف والغايات المستدامة.

٧ - ويدل التطبيق العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونهجها القائم على حقوق الإنسان على أن جميع النساء والفتيات، بغض النظر عن موقعهن الجغرافي وظروفهن، جديرات بالتمتع بحياة خالية من العنف وعدم الخضوع للممارسات الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٨ - وتعكس خطة عام ٢٠٣٠ الإرادة السياسية القوية التي تحدو المجتمع الدولي للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي تستند إلى الأطر المعيارية العالمية والإقليمية القائمة. وقد ازدادت هذه الإرادة السياسية القوية وضوحا من خلال اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل، المعقود في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ففي ذلك الاجتماع، أكد عدد من رؤساء الدول تقيدهم بما هو موجود دوليا وإقليميا من وثائق حقوق الإنسان، ومنها إعلان ومنهاج عمل بيجين، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن التزامهم بالقضاء على الممارسات الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[٤].

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية التابعة لها التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان. وأشار مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٢/٢٧، إلى أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شكل من أشكال التمييز، وحث الدول على إدانة هذه الممارسة، سواء ارتكبت داخل مؤسسة طبية أم خارجها.

١٠ - ولاحظ المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، أن النساء والفتيات يتأثرن بصورة متفاوتة بالممارسات الضارة التي يكون الباعث وراءها جزئياً هو القوالب النمطية المتعلقة بالجنس والأدوار المتصوَّرة للجنسين وترجع في أصلها إلى المحاولات الرامية إلى السيطرة على أجساد الأفراد وحياتهم الجنسية. وجدد التأكيد على أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج بالإكراه والعنف بذريعة الشرف أشكال من العنف الجنساني تشكل إساءة معاملة وتعذيبا (انظر A/HRC/31/57، الفقرة ٥٨)

١١ - وفي تقريره لعام ٢٠١٦ إلى مجلس حقوق الإنسان، أشار الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة إلى أن المرأة الريفية أكثر عرضة للممارسات الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وشدد الفريق أيضا على التأثير السلبي لهذه الممارسات على حق النساء والفتيات في الصحة، وعلى كون التمييز ضد النساء والفتيات المؤدي إلى انتهاك حقهن في الصحة والسلامة يسلبهن حقهن في الكرامة الإنسانية (انظر A/HRC/32/44، الفقرتان ٥٦ و ٩٨).

١٢ - وفي التوصية العامة رقم ٣١ للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم ١٨ للجنة حقوق الطفل الصادرين معاً في عام ٢٠١٤ بشأن

(٤) انظر http://www.unwomen.org/en/get-involved/step-it-up/commitments.

الممارسات الضارة، لاحظت اللجتان أن الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث كثيرا ما ترتبط بأشكال خطيرة من العنف ضد النساء والأطفال. وأشارتا إلى أن الدول ملزمة بإيلاء العناية الواجبة لمنع أعمال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، سواء ارتكبتها الدولة أم حدثت على المستوى الخاص، وأن على الدول ألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني حتى تتجنب الوفاء بهذه الالتزامات (CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18، الفقرات ٧ و ١١ و ٥٥ (ب)).

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للعديد من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن القلق الذي يساورها إزاء تواصل ارتفاع معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومع أن اللجنة رحبت بالجهود التي تبذلها الدول للقضاء على هذه الممارسات، فإنها دعت إلى إجراء تحقيقات فورية في هذه الممارسات ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وضمان وصول الفتيات والنساء اللائي تعرضن لهذه الممارسات إلى الخدمات الاجتماعية والطبية المناسبة. كما أوصت، في جملة أمور، بأن تعزز الدول الجهود المبذولة في سبيل التوعية والتثقيف من أجل القضاء على هذه الممارسات (انظر CEDAW/C/TZA/CO/7-8، الفقرات ١٨ (ب) و ٢٠ و ٢١ (ب) و (د) و (هـ) و CEDAW/C/LBR/CO/7-8، الفقرات ٤ (ب) و ٢٣ و ٢٤ (ج)).

١٤ - وأشير في قرار الجمعية العامة ٢/٦٠ (الفقرة ٣)، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٢٧ (الفقرة ٦ من الديباجة)، والإعلان السياسي الذي اعتمد مؤخرا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٠)، إلى الروابط بين الصحة والعنف ضد المرأة والممارسات الضارة وضعف النساء والفتيات أمام فيروس نقص المناعة البشرية.

## ثالثا - السياق والتدابير التي أبلغت عنها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية

### ألف - انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

١٥ - تفيد أحدث البيانات المتاحة أن ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة في ٣٠ بلدا تتوافر بشأنها بيانات تمثيلية متعلقة بالانتشار قد خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية، على أن

العدد الدقيق يبقى مجهولا. وقد تعرضت الفتيات، في معظم البلدان، إلى البتر قبل سن الخامسة[٥].

١٦ - وتفيد البيانات المتاحة عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر التمثيلية على الصعيد الوطني، أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يتركز بصورة كبيرة في أجزاء من أفريقيا وفي بلدان في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مع وجود اختلافات كبيرة من حيث الانتشار بين البلدان وداخلها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تستفحل هذه الممارسة في جيبوتي والصومال وسيراليون وغينيا بمستويات تفوق ٩٠ في المائة في صفوف الفتيات والنساء بين سن ١٥ و ٤٩ عاما، بينما تمس هذه الممارسة ١ في المائة من الفتيات والنساء في أوغندا والكاميرون[٦]. وهناك اختلافات واسعة على مستوى البلد أيضا. ففي أوغندا، يبلغ معدل الانتشار الوطني ١ في المائة، بيد أنه يصل إلى مستويات تفوق ٨٠ في المائة في بعض المجتمعات المحلية الممارسة لها داخل البلد.

١٧ - وينتشر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أيضا في إندونيسيا، وتفيد بعض الدلائل بممارسته في بلدان مثل كولومبيا وماليزيا والهند، وكذلك في مناطق من الشرق الأوسط، مثل الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية[٥]. وقد استمدت بعض هذه الدلائل من دراسات ضيقة النطاق، أو من دراسات قديمة أو روايات مسرودة، وهي تبين وجود تفاوتات كبيرة في أنواع هذه الممارسة والظروف المحيطة بها وحجم الفئات السكانية التي تمسها. ومع ذلك، لا توجد أي بيانات تمثيلية معيارية وقابلة للمقارنة دوليا بشأن انتشار هذه الممارسة في هذه البلدان، حيث إن موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إما لم يدرج في الدراسات الاستقصائية التمثيلية على الصعيد الوطني بشأن المواضيع الديمغرافية والصحية، حسبما أوصى به أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات العنف ضد المرأة،[٧] أو أن البيانات لم تنشر.

---

(٥) UNICEF, “Female genital mutilation/cutting: a global concern” (New York, 2016). Available from www.unicef.org/media/files/FGMC_2016_brochure_final_UNICEF_SPREAD.pdf.

(٦) اليونيسيف “Female genital mutilation and cutting”, UNICEF data: monitoring the situation of children and women. متاح على http://data.unicef.org/child-protection/fgmc.html. (تم تحديثه في شباط/فبراير ٢٠١٦). واستُند في ذلك إلى الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات وغيرهما من الدراسات الاستقصائية التمثيلية على الصعيد الوطني.

(٧) ”مبادئ توجيهية لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة“ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.13.XVII.7).

١٨ - وتوجد ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أيضا في البلدان التي يقصدها المهاجرون انطلاقا من البلدان التي ما زالت تعرف هذه الممارسة[٨]. وقد أشار تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إمكانية أن تكون طالبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي قد تعرضن إلى خطر هذه الممارسة[٩]. ومرة أخرى، استمدت بعض الأدلة في هذه البلدان وبلدان أخرى لم ترتبط عادة بهذه الممارسات من دراسات ضيقة النطاق أو قديمة، و لم يدرج موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الدراسات الاستقصائية التمثيلية على الصعيد الوطني.

١٩ - وشهد انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تراجعا عاما، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، مع انخفاض احتمال تعرض فتاة مراهقة لتشويه الأعضاء التناسلية بنحو الثلث، مقارنة مع ما كان عليه الأمر قبل ٣٠ عاما. وفي كينيا، انخفضت معدلات الانتشار بين الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما من ٤١ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي ليبريا، انخفض معدل الانتشار من ٧٢ في المائة عام ١٩٨٣ إلى ٣١ في المائة عام ٢٠١٣. ومع ذلك، لم يشمل التقدم جميع البلدان، فيما كانت وتيرة التراجع، حيثما حققت، متباينة. وينخفض انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بقدر كبير في أوساط الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من صفر إلى ١٤ عاما ممن خضعن لهذه الممارسة في الفترة ما بين عام ٢٠١٠ و ٢٠١٥، مقارنة بمثيلاتهن من الفئات العمرية الأكبر؛ إلا أن هذه البيانات تعكس الوضع الحالي للفتيات. فبعض الفتيات المسجلات على أنهن لم يخضعن لهذه الممارسات لا يزلن معرضات لها بمجرد بلوغهن سن البتر العرفي[٦].

٢٠ - ومن الأمور الهامة أنه يقدّر أن يتخطى تزايد النمو السكاني في البلدان التي لا تزال تشهد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الانخفاضَ العالمي في انتشار هذه الممارسة. وفي ظل إمكانية تواصل انخفاض نسبة الفتيات المعرضات لهذه الممارسات اللائي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ١٩ عاما على الصعيد العالمي، ستصبح الأعداد المطلقة للفتيات المعنيات بهذه الممارسات أعلى مما هي عليه اليوم بحلول عام ٢٠٣٠، في حال استمرار الاتجاهات الحالية[١٠].

(٨) Macfarlane A. and E. Dorkenoo, *Prevalence of Female Genital Mutilation in England and Wales: National and Local Estimates* (City University, London and Equality Now) (2015).

(٩) UNHCR, "Too much pain: female genital mutilation and asylum in the European Union: a statistical overview". Available from http://www.refworld.org/docid/512c72ec2.html.

(١٠) التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥، متاح في العنوان التالي: https://esa.un.org/unpd/wpp/Publications/.

## باء - الأسباب الجذرية والعوامل المساعدة والنتائج

٢١ - إن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من الممارسات المتجذرة في المنظومات الاجتماعية والثقافية. وهي تعكس التمييز الثقافي العميق ضد النساء والفتيات المستمر لعدد من الأسباب، مع أوجه تشابه واختلاف بين البلدان والثقافات[١١].

٢٢ - ويمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انطلاقا من الاعتقاد بأنه سيضمن زواجا مناسبا للفتاة، ويحافظ على عفافها وجمالها أو بذريعة شرف الأسرة[١٢]. وكثيرا ما ترتبط هذه الممارسة بالممارسات الضارة الأخرى القائمة على التمييز الجنساني، بما في ذلك، على سبيل المثال، زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، لأن هذه الممارسات مرتبطة ببلوغ المرأة سن الرشد.

٢٣ - وغالبا ما يعتقد أيضا أن تشويه الأعضاء التناسلية من المتطلبات الدينية. ووفقا للمعلومات التي أتاحها صندوق السكان واليونيسيف، تشير البيانات المقدمة من غينيا ومالي وموريتانيا إلى أن نسبة كبيرة من الفتيات والنساء، فضلا عن الفتيان والرجال، في هذه البلدان تعتقد أن هذه الممارسات من تعاليم الدين، وأن الخضوع لهذه العمليات يطهر الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تصورات مختلفة في أوساط المجتمعات الممارسة بشأن العواقب السلبية لعدم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي تشمل مفاهيم خاطئة متعلقة بالتركيب البنيوي لجسد المرأة أو بخطر موت مواليد الأمهات اللائي لم يتعرضن للبتر.

٢٤ - وتشير البيانات المتاحة أيضا إلى أن هناك صلة بين ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعدم المساواة بين الجنسين. ويبدو أنه حيثما يمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عادة ما يكون ثمة قدر كبير من عدم المساواة بين الجنسين.

٢٥ - ووفقا لأحدث دليل للفوارق بين الجنسين المنشور ضمن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥[١٣]، فإن جميع البلدان التي تنتشر فيها ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتي سُجل بشأنها مؤشر للفوارق في عام ٢٠١٤، تحتل مرتبة عالية من حيث عدم المساواة بين الجنسين، فهي تأتي في المرتبة العاشرة بعد المائة فما فوق من أصل ١٨٨ بلدا.

---

(١١) Bettina Shell-Duncan, Reshma Naik, and Charlotte Feldman-Jacobs, "A State-of-the-Art Synthesis on Female Genital Mutilation/Cutting: What Do We Know in 2016?" (New York, Population Council, 2016).

(١٢) انظر Jacinta K. Muteshi, Suellen Miller and José M. Belizán, "The ongoing violence against women: female genital mutilation/cutting", *Reproductive Health*, 13:44 (2016), available from http://reproductive-health-journal.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12978-016-0159-3.

(١٣) متاح في العنوان التالي: http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf.

ومن بين هذه البلدان، احتلت إندونيسيا المرتبة العاشرة بعد المائة في دليل الفوارق بين الجنسين. واحتلت جميع البلدان الأخرى في أفريقيا أو الشرق الأوسط، حيث يمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، المرتبة الثامنة عشرة بعد المائة فما فوق، وهو ما يعكس ارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين.

٢٦ - وحسب المعلومات التي قدمها صندوق السكان واليونيسيف، تشير بيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية وبَيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، إلى أن الرغبة في القبول الاجتماعي وتفادي الوصم الاجتماعي هي أكثر عامل من جميع العوامل المدروسة تأثيرا في ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد يتحمل من يختار التخلي عن هذه الممارسات، سواء أكان فردا أم حتى أسرة، تكلفة اجتماعية باهظة، بما في ذلك الإقصاء من المجتمع لعدم الامتثال للمعايير الاجتماعية.

٢٧ - وفي حين يستمر في بعض السياقات، لا سيما في البيئات الأكثر عزلة، شيوع الاعتقاد بأن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بعض الفوائد، فإن أغلبية الفتيات والنساء، وكذلك الرجال، تعتقد بوجوب إنهاء هذه الممارسة. ووفقا للبيانات المتاحة، فإن ٦٧ في المائة من النساء والفتيات و ٦٣ في المائة من الرجال والفتيان يعارضون استمرار هذه الممارسة في مجتمعاتهم. وتشير البيانات، في العديد من البلدان، إلى أن معارضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أشد عند الرجال والفتيان منها عند النساء. ففي غينيا، وهي البلد الثاني على الصعيد العالمي من حيث انتشار هذه الممارسات، يعتقد ٤٦ في المائة من الرجال والفتيان أنه ما من طائل يرجى من هذه الممارسات، مقابل ١٠ في المائة من النساء والفتيات[٥].

٢٨ - ومع ذلك، يبقى الجزء الكبير من دعم القضاء على هذه الممارسات خفيا أو طي الكتمان، حيث يتردد الأشخاص في رفع أصواتهم ما لم تكن لديهم بعض الضمانات بأن اعتزامهم عدم تعريض بناتهم للبتر أمر مقبول على المستوى الاجتماعي. وتدعم البيانات المتاحة هذا الأمر، وتشير أيضا إلى أن الأشخاص قد يُخضعون بناتهم للبتر حتى وإن كانوا لا يحبذون ذلك. وفي بعض البلدان التي توجد فيها بيانات، صرحت حوالي ٥٨ في المائة من الأمهات اللائي تعرضن للبتر أنهن قد أخضعن بناتهن لنفس الممارسة وإن كن لا يؤيدن استمرارها[١٤]. ويعد إخفاء دعم إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعدم مناقشته في

(١٤) اليونيسيف، *Female Genital Mutilation/Cutting: A Statistical Overview and Exploration of the Dynamics of Change* (New York, 2013).

غالب الأحيان من بين العوامل التي تسهم في استمرار هذه الممارسة، إذ يعتقد الأفراد أن باقي أفراد المجتمع ما زالوا على دعمهم لها وأنها ما زالت من شروط القبول الاجتماعي.

٢٩ - ويبرز تحليل البيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية وَالمسح العنقودي المتعدد المؤشرات الترابط بين هذه الممارسة ومستويات التعليم، وثراء الأسرة ومكان العيش. فعلى سبيل المثال، يرجح أن تتعرض فتاة ما إلى البتر في البلدان التي ينتشر فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إذا كانت والدتها غير متعلمة أو تكاد. وتشير البيانات أيضا إلى أن معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث منخفض أكثر في أوساط العائلات الأكثر ثراء[١٤]. وقد تعكس العلاقة بين الانتشار وثراء الأسرة التفاعل بين الثروة والمتغيرات الأخرى، مثل التعليم، والإقامة في الأرياف مقابل الإقامة في المناطق الحضرية، ومؤشرات أخرى متعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، ترتبط جميعا بتلقي الفتيات والنساء للمعلومات ومقدار الفرص التي قد تتاح لهن لمناقشة هذه الممارسة.

٣٠ - وحسب المعلومات التي قدمها كل من اليونيسيف وصندوق السكان، تشمل العوامل التي تؤثر في مواصلة الجماعات ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو عدولها عنها وتعرض الفتيات إلى البتر أم لا وجود تشريعات تجرم تلك الممارسات أو غيابها، وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والمشورة النفسية والاجتماعية، والخدمات القانونية، وخدمات حماية الطفل، فضلا عما إذا كان مقدمو الخدمات من المتمسكين بهذه الممارسة أو من الداعمين النشطين للقضاء عليها. وقد ذهب البعض إلى أن العوامل الاقتصادية، بما في ذلك الدخل الذي يجنيه ممارسو البتر، لها هي الأخرى دور في إدامة هذه الممارسات.

٣١ - ولتشويه الأعضاء التناسلية للإناث عدة عواقب على الأفراد والأسر والجماعات والمجتمع ككل، إذ ترتبط بهذه الممارسات أخطار على الصحة البدنية والعقلية في الأجلين القصير والطويل، بما في ذلك الألم الشديد والمزمن، والنزيف، والالتهابات، والصدمات النفسية، والاضطرابات النفسية والعصبية الحركية الأخرى. وقد عانت النساء اللائي خضعن لهذه العمليات من طائفة من المشاكل النفاسية، وأكثرها شيوعا طول فترة المخاض و/أو تعسر الولادة، وشق العجان والتمزق العجاني، ونزيف ما بعد الولادة ووفيات الأمومة ووفيات الأجنة. وتزداد العواقب الصحية وخامة كلما كانت العملية أكثر حدة[١٢]. ويساهم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أيضا في إدامة عدم المساواة بين الجنسين بطرق أخرى، منها الحد من قدرة النساء والفتيات على المشاركة التامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

## جيم - الممارسات الواعدة من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والدروس المستقاة

٣٢ - بالنظر إلى أهمية الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية المترتبة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فإن هناك حاجة إلى نهج شامل متعدد التخصصات للتصدي لهذه الممارسات ومنعها كذلك. ويشمل هذا النهج تقديم استجابات منسقة وميسرة وجيدة للفتيات والنساء اللائي تعرضن لهذه الممارسة، واعتماد قوانين وسياسات، وكذلك استراتيجيات شاملة للمنع، مع التركيز على الفتيات المعرضات لخطر هذه الممارسات.

٣٣ - ولتحقيق نجاعة النهج الشامل المتعدد التخصصات لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يعتبر التنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة ومشاركتها أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن تنخرط في ذلك طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، على الصعيدين الوطني والمحلي، والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية والدينية، والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام لتسريع جهودها الرامية إلى التخلي عن هذه الممارسة.

٣٤ - وأنشأت بوركينا فاسو، في عام ٢٠١٤، هيكل تنسيق مبتكرا يجمع بين ١٣ من الوزارات ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات غير حكومية أخرى، إلى جانب قادة دينيين، وقادة مجتمعيين، وموظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي، للإشراف على تنفيذ التشريعات الوطنية التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقامت إثيوبيا أيضا بتعزيز جهود التنسيق عن طريق الجمع بين الإدارات التي تتناول قضايا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث تحت مسؤولية هيئة تنسيقية وطنية واحدة، وأثبت هذا النهج أنه أكثر فعالية في تجميع الموارد المالية والبشرية من النهج ''الانعزالي'' لمعالجة كل مسألة.

٣٥ - ويعد التنسيق بين مختلف الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة أمرا مناسبا وضروريا أيضا في تطبيق نهج شامل ومتعدد التخصصات. فمن شأن التنسيق دعم وضع نهج تعكس الخبرات الوطنية والعالمية والدروس المستفادة في مجال الترويج للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتحقيقا لهذه الغاية، ما برحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعاون منذ عام ٢٠١٥ مع صندوق السكان واليونيسيف في المرحلة الثانية من البرنامج المشترك بين الصندوق واليونيسيف بشأن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: التعجيل بوتيرة التغيير بهدف تعزيز الربط بين عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من أجل معالجة الأسباب الجذرية لأنواع

العنف هذه، التي تتشابه، ووضع استراتيجيات فعالة للمنع والتصدي بغية القضاء عليها. وفي إطار هذا التعاون، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع مبادئ توجيهية لتسترشد بها السياسات على الصعيد الوطني، واستحداث نموذج تدريبي بشأن المساواة بين الجنسين وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث لإرفاقه بدليل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن المعايير الاجتماعية والتغيير.

١ - التشريعات والسياسات

٣٦ - يعتبر تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق التشريعات خطوة هامة وإيجابية نحو التخلي عن هذه الممارسة. ويتطلب ضمان وصول الفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية إلى العدالة وتقديم سبل الانتصاف المناسبة لهن اعتمادَ قوانين وتدابير سياساتية وإنفاذها بفعالية. وتبين هذه القوانين والتدابير أيضا عدم قبول المجتمع لهذه الممارسات، مع إرسال إشارة واضحة بخضوع المسؤولين عنها للمساءلة.

٣٧ - وقد سعت حكومات كثيرة، بدعم من كيانات الأمم المتحدة في غالب الأحيان، إلى تهيئة بيئة سياساتية وقانونية تمكينية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقام البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف بدعم هذه الجهود في ١٧ بلدا من بين البلدان التي يشتغل فيها الصندوق[١٥]. وفي عام ٢٠١٥، سنت نيجيريا قانون (منع) العنف ضد الأشخاص الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. كما يخول لضحايا العنف، بما في ذلك ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الحصول على المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية الشاملة. وفي عام ٢٠١٥ أيضا، عُرض قانون عدم التسامح إطلاقا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على مجلس الشيوخ الأمريكي. وينص هذا القانون على وضع استراتيجية متعددة الوكالات بشأن المنع وتقديم الخدمات لمن تعرضن لهذه الممارسة واللائي يُحتمل أن يتعرضن لها.

(١٥) أوغندا، وإثيوبيا، وإريتريا، وبوركينا فاسو، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، والصومال، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وغينيا، وكينيا، ومالي، ومصر، وموريتانيا، ونيجيريا، واليمن.

٣٨ - وتعتبر الإرادة السياسية الرفيعة المستوى أمرا جوهريا في الجهود الرامية إلى تحقيق القضاء التام على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إذ تشير الأدلة إلى أن البيانات التي يدلي بها السياسيون إدانةً لهذه الممارسة حاسمة في التصدي للدعم الذي يتلقاه استمرارها[١٦].

٣٩ - وسبق اعتماد غامبيا، في عام ٢٠١٥، للتشريع الذي يجرم هذه الممارسة إعلان رئاسي بحظرها، كملته جهود التوعية المكثفة من جانب وسائط الإعلام والمنظمات المحلية غير الحكومية. وفي عام ٢٠١٤، أعلن رئيس سيراليون حظرا مؤقتا لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في محاولة لوقف انتشار وباء إيبولا في البلد. وكملت هذا الحظر حملةٌ حكومية مكثفة للتوعية، موجهة للعاملين في مجال الرعاية الصحية وكذلك لعامة الجمهور، وضحت الآثار القانونية والطبية الشاملة للبتر أثناء تفشي الوباء. ونتيجة لذلك، شهدت الحالات الجديدة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في سيراليون انخفاضا كبيرا. وتستمر الجهود حاليا في البلد للاستفادة من الزخم الناتج عن حظر الدولة لهذه الممارسات والقضاء عليها بصورة كاملة.

٤٠ - وأشار العديد من الدول التي قدمت تقارير إلى استحداث أو تعزيز تشريعات وسياسات رامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأفادت فنلندا بأنها قد أخضعت الأحكام الواردة في قانونها الجنائي بشأن عدم الاختصاص الإقليمي للتنقيح حتى يتسنى مقاضاة المواطنين أو المقيمين الدائمين الذين يقومون بهذه الممارسات، بغض النظر عما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت في بلد آخر. ومن خلال خطتها للتنمية الوطنية (٢٠١٤-٢٠١٨)، وضعت كولومبيا استراتيجيات للتصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات الضارة التي تمس فتيات ونساء الشعوب الأصلية. ورغبة منها في التصدي لجسامة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، استحدثت جيبوتي عقوبات للمدانين بهذه الممارسات، تشمل فرض الغرامات والسجن.

٤١ - وتعتمد فعالية الجزاءات القانونية ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على مدى فعالية نشرها واتساع نطاقه. وقد أفاد البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف أن الدعاية المحيطة بالقانون الوطني الجديد الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في نيجيريا قد ألقت الضوء على جهل الجمهور في ثلاث ولايات نيجيرية لكون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أصبح مجَرَّما في هذه الولايات. ويُبذل الآن مزيد من الجهود في سبيل توسيع نطاق الوعي بالقوانين الوطنية وقوانين الولايات.

(١٦) UNFPA, *Implementation of the International and Regional Human Rights Framework for the Elimination of Female Genital Mutilation* (New York, 2014).

٤٢ - ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز نشر وتنفيذ التشريعات ذات الصلة التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويجب توعية العموم بشأن عدم قبول هذه الممارسة. وفي عام ٢٠١٤، قام المجلس الوطني للسكان ومكتب المدعي العام في مصر، بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، بتدريب موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة وخبراء الطب الشرعي بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ووفقا للتقارير الواردة من البرنامج المشترك، شهدت الدعاوى القانونية ضد الأفراد المتورطين في حالات تنطوي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ارتفاعا بأربعة أضعاف، من ١١٥ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٩٨ في عام ٢٠١٥، في سائر البلدان الـ ١٧ التي يدعمها البرنامج. ويدل ذلك على أن تنفيذ الأحكام القانونية الجديدة في هذه البلدان يشهد قبولا متزايدا، فيما يحرز التقدم نحو قبول عدم خضوع الفتيات للبتر.

٤٣ - وأشار العديد من الدول التي قدمت تقارير (الأرجنتين وبيرو وتركيا والجمهورية الدومينيكية واليونان) إلى أنها لا تمتلك أي تشريعات وطنية محددة تجرم هذه الممارسات. وأشارت هذه البلدان، عوضا عن ذلك، إلى أطرها القانونية العامة لحماية المرأة من العنف، التي يمكن توسيع نطاقها لتشمل الحالات التي تنطوي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كمنع تعرض فرادى المواطنين والأجانب، باعتبارهم مقيمين في هذه البلدان، للعنف والتعذيب والعقوبة والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

٤٤ - وقد يصعب إنفاذ التشريعات التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث حيثما كان الدعم المجتمعي لهذه الممارسة قويا. ويدعم هذه الممارسة استمرار المواقف والسلوكيات، بما في ذلك عدم استعداد الجهاز القضائي وقوات الأمن لمعاقبة الجناة وتحميلهم المسؤولية الكاملة عنها. ويتضح من تقارير البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف أن الدول قد بذلت جهودا من أجل إنفاذ التشريعات القائمة. ففي إريتريا أدين وغرم ما لا يقل عن ١٥٥ من الممارسين والوالدين. وفي كينيا، نتج عن إنفاذ التشريعات التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلقاء القبض على ٢٠ ممارسا ومحاكمتهم.

٤٥ - ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة في وجه الإنفاذ، وكما أشارت أوغندا فإن ذلك يستغرق وقتا طويلا ولا تصل حاليا إلى المحاكم سوى حالات قليلة، حيث يواجه العديد من النساء والفتيات الضغط للتنازل عن الدعاوى القانونية. وفي كينيا، أفادت بعض التقارير بلجوء بعض الأفراد إلى قطع الحدود للقيام بهذه الممارسات في أماكن أخرى. وحسب معلومات قدمها صندوق السكان واليونيسيف، في غينيا، وردت روايات عن خضوع فتيات

لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أعمار أصغر وخلف أبوب مغلقة، ربما لتجنب أن ينتبه إليها أفراد الأمن أو أفراد المجتمع المحلي الذين اتخذوا موقفا ضد هذه الممارسات أو كليهما .

٢ - خدمات الدعم والاستجابات

٤٦ - يخول النهج الشامل والمتعدد التخصصات لتقديم الخدمات للفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية واللائي يحتمل تعرضهن له الحصول على مجموعة واسعة من خدمات الدعم، من قبيل الدعم النفسي والاجتماعي، والقانوني والأمني والرعاية الصحية والمأوى. ويخول تقديم الرعاية الصحية الكافية لهن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والمشورة النفسية والاجتماعية والعلاج العاجل للعواقب الصحية المرتبطة بهذه الممارسة. ويعد تعزيز قدرات مقدمي الخدمات، بمن فيهم العاملون في المجال الصحي والاجتماعي والموظفون بالمآوى، بهدف الاستجابة لاحتياجات الفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أمرا أساسيا لتقديم الدعم والتغيير الإيجابي على نطاق واسع وتحقيق رفاه النساء والفتيات. ويمكن أن يكون للخدمات دور رئيسي في تعزيز التخلي عن هذه الممارسة من خلال تقديم المعلومات بشأن عواقب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وكفالة أن تدعم مواقف ومعتقدات وسلوكيات مقدمي الخدمات التخلي عن هذه الممارسة. وقد يتطلب ذلك، في بعض الحالات، إجراء تغييرات أساسية، عن طريق توعية وتدريب موظفي المؤسسات التي تقدم الدعم الذين يعتبرون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أمرا مقبولا.

٤٧ - ومن بين التحديات المستمرة التي تعيق التعجيل بالتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ضعفُ نظم الإبلاغ والمراقبة في القطاع الصحي. وقد أفاد البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، أن مصر قامت، في عام ٢٠١٤، بوضع مبادئ توجيهية طبية جديدة على الصعيد الوطني لإدارة قضايا العنف الجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وشملت هذه المبادئ تقديم الخدمات للفتيات والنساء اللائي تعرضن لهذه الممارسات وإبلاغ السلطات عن هذه الحالات. ووضعت نيوزيلندا دليلا للموظفين في مجال الصحة عن كيفية رعاية طالبي الخدمات، بمن فيهم اللاجئات اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأعدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ست دورات تدريبية إلكترونية جديدة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تتضمن المشورة العملية للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وقامت، في عام ٢٠١٦، بنشر توجيهات قانونية متعددة الوكالات بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لفائدة الأشخاص ذوي الواجبات القانونية

في حماية الأطفال والبالغين الضعفاء[١٧]. وفي النرويج، تُسأل جميع الفتيات والنساء القادمات من البلدان التي يمارس فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عما إذا كانت لديهن أي مشاكل صحية خاصة تتطلب الاهتمام. وأوصت وزارة الخدمات الصحية والبشرية، في الولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم خدمات الفحص للاجئين حديثي الوصول، ويمكن للمرضى الحصول على الرعاية الصحية الشاملة في المراكز المجتمعية.

٤٨ - وأصدرت منظمة الصحة العالمية، في عام ٢٠١٦، المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة بشأن إدارة المضاعفات الصحية الناجمة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[١٨]. وتهدف هذه المبادئ إلى تحسين الرعاية المقدمة للمعرضات لهذه الممارسات والتركيز على منع مضاعفات الولادة وعلاجها، وعلاج الاكتئاب واضطرابات القلق، والعناية بالصحة الجنسية للإناث.

٤٩ - وتحذر المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية أيضا مما يسمى بالتوجه نحو ''إضفاء طابع طبي'' على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهو ما لا يزال يمثل مشكلة كبيرة. وحسب المعلومات المقدمة من صندوق السكان واليونيسيف، يزداد إضفاء طابع طبي على هذه الممارسات في بعض المجتمعات المحلية في الصومال والسودان وغينيا - بيساو وكينيا. وقد قامت الدول، بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، ببذل جهود للتصدي لعملية إضفاء طابع طبي على المسألة. فالصومال، على سبيل المثال، بصدد إعداد استراتيجية لمكافحة التوجه نحو إضفاء طابع طبي على هذه الممارسات بهدف تسريع الجهود المبذولة من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقامت وزارة الصحة الإندونيسية بإلغاء لائحة تسمح للعاملين في القطاع الطبي بالقيام بممارسة بتر الأعضاء التناسلية للإناث على الفتيات الصغيرات. وتنظر مصر في دمج المعلومات عن الآثار الصحية المترتبة عن هذه الممارسة في المناهج الجامعية بغية التوعية بها وتشجيع القضاء على إضفاء طابع طبي عليها.

٥٠ - وأبلغت عدة دول عن تحسن نظم إدارة المعلومات وجمع البيانات، واستحداث أدوات ومبادئ توجيهية لتحسين جودة تقديم الخدمات في بلدانها بصورة كلية. وتعهدت

(١٧) متاح على العنوان التالي: https://www.gov.uk/government/publications/multi-agency-statutory-guidance-on-female-genital-mutilation.

(١٨) *WHO Guidelines on the Management of Health Complications from Female Genital Mutilation* (Geneva, 2016), available from http://www.who.int/entity/reproductivehealth/topics/fgm/management-health-complications-fgm/en/index.html.

السويد واليونان، على التوالي، بمسح وتقييم السياسات الصحية وبرامج منع العنف المتصلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأفادت فنلندا بأنها تعمل على تحسين الوعي بين ملتمسي اللجوء، وكذلك العاملين في مجال الرعاية الصحية، بعواقب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبالخدمات المتاحة. وفي البلدان الـ ١٧ التي يعمل فيها البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، عززت قدرات ٧٠٠ ١٣ مرفق من مرافق تقديم الخدمات كنتيجة للتدريب واستحداث أدوات ومبادئ توجيهية لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥١ - ويواجه العديد من الدول تحديات في تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز الخدمات والنظم الصحية والوقائية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي كثير من الحالات، تقع هذه الخدمات والبروتوكولات ضمن قطاعات لا علاقة لها بالعمل ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتواجه هذه القطاعات الأخرى هي نفسها قيودا تحد من قدراتها المالية والمتعلقة بالموارد البشرية. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تبحث الفتيات والنساء اللائي تعرضن أو يتعرضن لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن دعم المنظمات المحلية غير الحكومية، وهي الجهات الرئيسية لتقديم الخدمات ذات الصلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، يعاني مقدمو الخدمات في العديد من الدول من نقص الموارد، ويوجد معظمهم في المناطق الحضرية، وهو ما يضع تحديات أمام الاستدامة الطويلة الأجل. ومع ذلك، أفادت كينيا، على سبيل المثال، أنها قامت بإدماج التدخلات المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في برامج إنمائية حكومية أخرى، من قبيل البرامج التي تركز على منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز، فضلا عن برامج صحة الأم والطفل، وذلك في إطار جهودها المبذولة لدعم الاستدامة وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٣ - المنع

٥٣ - يكفل اعتماد نهج شامل ومتعدد التخصصات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أيضا معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية لهذه الممارسة الضارة من خلال استراتيجيات منع متعددة تنفذ على جميع مستويات المجتمع بهدف منع حدوث هذا العنف في المقام الأول. ويشمل النهج تغيير المعايير الاجتماعية من خلال التثقيف والدعوة والتوعية على مستوى القاعدة الشعبية والتعبئة المجتمعية، فضلا عن مشاركة فاعلي التغيير الرئيسيين بصفة خاصة.

٥٤ - وينبغي أن يسترشد النهج المتعدد التخصصات والمتكامل الرامي إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بمنظور لتغيير المعايير الاجتماعية يأخذ في الاعتبار السياق

الثقافي المحدد والشبكات الاجتماعية الأوسع التي تحدث فيها هذه الممارسة. وتشير الدروس المستفادة من البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف وبرنامج منظمة توستان المتكامل لتمكين المجتمعات المحلية إلى أنه يجب لدى تطبيق هذا النهج مراعاة أن من مارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث طيلة أجيال، من أفراد ومجتمعات محلية، قد لا يرى فيها ممارسة ضارة أو مشكلة وقد تكون لديه مبررات لاستمرارها، وفي سياقه الثقافي، تتوافق هذه الممارسة مع تصوره أنه يقوم بأفضل ما يمكنه تجاه الفتاة التي تخضع لهذه الممارسة وتجاه أسرتها.

٥٥ - ولذلك، يجدر التأكيد أنه في حين لا ينبغي التغاضي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لا بد من اتباع نهج مبني على الاحترام في التفاعل مع المجتمعات المحلية التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من باب التمسك بتقاليدها وثقافتها المحلية. ومن الضروري تبني فهم مرن واتخاذ نهج مبني على القيم الإيجابية الأساسية المتأصلة في هذه التقاليد، مثل فكرة تقديم أفضل ما يمكن تقديمه للفتيات والأسر، وذلك بهدف خلق الثقة وإحراز تقدم صوب ترك هذه الممارسة.

٥٦ - ويتزايد اعتماد الدول على الدعم القائم، بما في ذلك من البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، في تشجيع التخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحقيق القضاء التام عليه من خلال التعبئة المجتمعية. ويساهم إبراز الدعم الموجود داخل البلد لغرض إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مثلا من خلال الإعلانات العامة من جانب العناصر الفاعلة المؤثرة، في حفز المجتمعات المحلية على التفكير في ترك هذه الممارسة والقضاء عليها في آخر المطاف. ويكون ذلك أقوى عندما يصبح دعم القضاء على هذه الممارسة جليا عبر سائر الجماعات المماثلة داخل البلد.

٥٧ - وتغيُّر المعايير الاجتماعية تستند إليه بشكل متزايد الاستراتيجيات الوطنية وتسترشد به التدخلات الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ظل انخراط المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات والمنظمات التقليدية والدينية، فضلا عن الرجال والفتيان، ومجموعات الشباب والنساء. وقد اعترِف بتعبئة المجتمعات المحلية والتأثير في عملية التغيير الاجتماعي عن طريق إشراك الفاعلين الأساسيين في التغيير كعاملين حاسمين في الجهود المفضية إلى ترك هذه الممارسة.

٥٨ - وفي الدول العربية، دعم البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف إنشاء شبكة دينية عبر جيبوتي والسودان والصومال ومصر والقيام بإعلان مشترك يتعهد بالتعاون بين المنظمات الدينية في هذه البلدان. وبناء على هذه الجهود، وعلى التعاون الطويل الأجل

مع جامعة الأزهر، تعاون قادة صوماليون وعلماء دين مؤثرون في مصر والدول العربية الأخرى بشأن إعلان ينأى بالإسلام عن هذه الممارسات ودعوا الحكومة إلى حظر جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الصومال.

٥٩ - وفي كينيا، أشار تقييم صادر عن البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف إلى أن قادة مجتمعيين قد نجحوا في استخدام طقوس عبور بديلة، كشكل من أشكال الإعلان العام، بغية التشجيع على تمكين الفتيات ومقاومة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقُدم التوجيه للفتيات بشأن طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك العلاقات والنشاط الجنسي والعنف الجنساني، فضلا عن المعلومات المتعلقة بخدمات الدعم المتاحة. ومع ذلك، تشير البحوث إلى أنه لا يوجد ضمان من عدم تعرض الفتيات اللائي استفدن من التوجيه لتشويه الأعضاء التناسلية في الأجل الطويل، لا سيما في حال استمرار عدم اقتناع أسرهن والمجتمع المحلي الأوسع بإمكانية أن تصبح الفتاة امرأة دون الخضوع للبتر[١٩]. وحسب ما يتضح من مثال كينيا، يعتبر تدريب الفتيات وإرشادهن وتقديم الدعم لهن أمرا ضروريا قبل هذه الطقوس وبعدها، حتى يتسنى تجنب تعرضهن للوصم بسبب عدم خضوعهن لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية.

٦٠ - وتعد الأجيال الشابة فاعلا مهما في إحداث التغيير بإسماع أصواتها الداعمة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لأنها تمثل الأغلبية في البلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسات، ولأن الشباب منفتحون عادة على الأفكار الجديدة وأقل التزاما بالتقاليد ممن هم أكبر سنا، وباستطاعتهم أيضا تقديم توجيه برنامجي مبتكر. وتستعمل الدول التقنيات التفاعلية، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي والموسيقى والرقص والسينما والمسرح لإشراك الشباب والوصول إليهم. وفي الصومال، تستخدم شبكة الموارد الإلكترونية لتثقيف الشباب من الأقران، بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، على سبيل المثال، موقعي الفيسبوك وتويتر اللذين أثبتا أنهما وسيلة فعالة لتعبئة الشباب في سبيل مناقشة المسائل الحساسة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي لا يمكن الحديث عنها على الملأ في أماكن أخرى.

٦١ - ويساعد العمل مع الرجال والفتيان على تسريع وتيرة التقدم في منع الممارسات الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والقضاء عليها. ويمكن أن يكون الرجال

(١٩) Daisy Nashipai Mepukori, "*Is alternative rite of passage the key to abandonment of female genital cutting?: a case study of the Samburu of Kenya*", Honours thesis, Duke University, 2016.

والفتيان فاعلين أقوياء في التغيير لأنهم قادرون على تحدي التفاوتات والأعراف الاجتماعية العميقة التجذر التي تكرس سيطرة الرجل وسلطته على المرأة والعنف ضد النساء والفتيات.

٦٢ - وفي العديد من البيئات، استُبعد الفتيان والرجال من الحوار بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويستمر النظر إلى هذه الممارسات في كثير من الأحيان باعتبارها مسألة تتعلق بالنساء والفتيات على وجه الحصر. بيد أن الشباب والفتيان في العديد من البلدان، ممن تعرفوا على واقع هذه الممارسة، يؤيدون، على نحو متزايد، عدم المساس بالفتيات ويظهرون استعدادا أكبر لمعارضة هذه الممارسات في العلن. وفي الصومال، على سبيل المثال، تعلن جماعات من الرجال بشكل جماعي، عن طريق وسائط الإعلام الاجتماعية، عن استعدادها، وفي بعض الحالات تفضيلها، للزواج بالفتيات والنساء اللائي لم يخضعن لتشويه الأعضاء التناسلية.

٦٣ - وتستخدم الحكومة ومجموعات المجتمع المدني وسائط الإعلام وحملات التوعية على نطاق واسع في الترويج لمبادراتها ورسائلها الرئيسية. وتضطلع وسائط الإعلام بدور هام في التوعية بالعواقب السلبية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتقديم شهادات بشأن منافع إنهاء هذه الممارسة. ففي إيطاليا، على سبيل المثال، أطلقت حملة وطنية موجهة للوالدين المهاجرين بهدف توعيتهم بالمخاطر التي يعرضون لها بناتهم. ووحدت البرتغال وغينيا - بيساو جهودهما مع المجتمع المدني لإطلاق حملة في مطارات البلدين بعنوان ''الحق في العيش بدون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث''. وحسب البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أنتجت وسائط إعلام دولية ووطنية ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٥ تقرير ومقالة تركز على مختلف جوانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وترك هذه الممارسة.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٤، ساعدت حملة عالمية لوسائط الإعلام أطلقها الأمين العام في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعجيل الدعم من أجل القضاء عليها. وأقامت صحيفة الغارديان شراكة مع العديد من وكالات الأمم المتحدة بشأن مبادرات بناء القدرات والتوعية في عدة بلدان أفريقية، بالعمل مع فاعلين مؤثرين في المجال السياسي وفي وسائط الإعلام الرئيسية وعلى المستوى الاجتماعي، لبناء علاقات قوية مع الجهات المهتمة بتغيير واقع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتمكين الناشطين على المستوى الشعبي من سرد قصصهم وإيصالها لجماهير أوسع من خلال منابر وسائط الإعلام التقليدية والاجتماعية.

### ٤ - جمع البيانات والبحوث

٦٥ - يكتسي توليد أدلة جديدة، بما في ذلك البيانات الجديدة، أهمية في إرشاد القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. فعلى سبيل المثال، أصدر المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين تقريرا في عام ٢٠١٥ بعنوان ''تقدير عدد الفتيات المعرضات لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الاتحاد الأوروبي''[٢٠].

٦٦ - و في عام ٢٠١٥، أصبح من الإلزامي في المملكة المتحدة جمع التفاصيل المتعلقة بعدد المريضات الخاضعات للعلاج ممن تعرضن لعملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتقديمها إلى وزارة الصحة كل شهر، مع إبقاء مصدر المعلومات مجهولا. كما أنشئت وحدة متخصصة لتنسيق السياسة على مستوى الحكومة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجمع ونشر أفضل الممارسات وتقديم الدعم إلى المناطق المحلية في جهود التوعية. وابتكرت جيبوتي طريقة لاستخدام الفحوص الصحية الاعتيادية في جمع البيانات المتعلقة بانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المدارس، حيث خضعت الفتيات للفحص بصورة منهجية للحصول على أدلة ملموسة بشأن البتر، من خلال الفحوص الطبية الروتينية. وهو ما ساعد على التخلص من حساسية مناقشة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإعادة تعريفها كمسألة طبية. وفي غامبيا وموريتانيا، أدرج مؤشر بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في نظم معلومات إدارة الصحة في البلد من أجل توليد البيانات الإدارية الروتينية.

## رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - استنتاجات

٦٧ - يشير الكم الهام من البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر التمثيلية على الصعيد الوطني بشأن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى أن انتشار هذه الممارسة ما برح يتقلص، على الرغم من تفاوت التقدم بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تلقي الزيادات السريعة في السكان في كثير من البلدان التي تحدث فيها هذه الممارسات بظلالها على معدلات الانخفاض الحالية.

٦٨ - وعلى الرغم من تزايد الدلائل، فقد نتج عن ضعف البيانات حدوث ثغرات في فهم طبيعة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وانتشاره واتجاهاته. فهناك، على سبيل المثال،

(٢٠) متاح على العنوان التالي: http://eige.europa.eu/rdc/eige-publications/estimation-girls-risk-female-genital-mutilation-european-union-report.

معلومات محدودة وغير دقيقة في الغالب بشأن مدى انتشار هذه الممارسة في مناطق معينة، مثل آسيا والشرق الأوسط.

٦٩ - وتشير البحوث إلى أن الفتيات الريفيات والفتيات اللائي لم تتلق أمهاتهن أي تعليم هن أكثر عرضة لتشويه الأعضاء التناسلية، بيد أنه يمكن إضافة عاملي مكان الإقامة والتعليم إلى عوامل أساسية أخرى تجتمع لتأثر في احتمال التعرض لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٠ - وتكشف البيانات أن العديد من الأفراد، حتى في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يدعمون وضع حد لهذه الممارسة. ومع ذلك، لا تزال العديد من هذه الآراء طي الكتمان بسبب التخوف من اعتبار الإعراب عنها وعدم القيام بهذه الممارسات أمرا غير مقبول اجتماعيا، وهو ما يديم الاعتقاد بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا يزال من شروط القبول الاجتماعي. وتبطئ الطبيعة الخفية لدعم إنهاء هذه الممارسات عملية تركها.

٧١ - وتواصل الدول الإعراب عن التزامها السياسي الرفيع المستوى بإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد أدى هذا إلى تعميق المعايير الدولية وسن تشريعات وطنية تجرم هذه الممارسة في العديد من البلدان. بيد أن إنفاذ التشريعات الوطنية يبقى ضعيفا، فيما يبقى نشرها على نطاق واسع داخل البلدان غير كاف. وفي بعض البلدان التي اعتمدت قوانين تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، هناك دلائل على لجوء البعض إلى قطع الحدود بغرض القيام بهذه الممارسات في بلدان أخرى لا تجرمها.

٧٢ - وفي كثير من الأحيان، قامت الدول، بدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة، باعتماد عدد من الممارسات الواعدة من أجل إدماج التدابير الوقائية وتدابير الاستجابة على حد السواء في استراتيجياتها الرامية إلى التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد أشرك العديد منها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك وسائط الإعلام، كجزء من تعبئة المجتمع المحلي لتغيير الأعراف الاجتماعية. ومع ذلك، وبصورة عامة، هناك عدد غير كاف من منابر النقاش بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتخلي عن هذه الممارسة، التي بإمكانها أن توضح أن هذه الممارسة لم يعد يدعمها كثير من الناس.

٧٣ - ولا تزال هناك ثغرات في تقديم ونشر المعلومات بشأن الخدمات والإجراءات المتاحة في سياقات مختلفة للفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية واللائي يُحتمل أن يتعرضن له. وقدمت معلومات محدودة فيما يتعلق بأثر التدابير المتخذة وخطط استدامتها في الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى التوجه نحو إضفاء طابع طبي على هذه الممارسات تحديا قائما. وعلاوة على ذلك، أسفرت زيادة الهجرة الدولية عن نقل هذه

الممارسات وكذلك فتيات ونساء تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية إلى البلدان التي لم ترتبط عادة بهذه الممارسة.

## باء - التوصيات

٧٤ - إن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيرها من الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، التي ترتبط بالعنف ضد النساء والفتيات وتشكل تجسيدا له، تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وهي أمور ذات أهمية حاسمة في مجال التنمية المستدامة. لذلك ينبغي أن تعتمد الدول، على سبيل الأولوية، نهجا شاملا ومتعدد التخصصات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من أجل معالجة الجذور الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهذه الممارسة.

٧٥ - واعتماد نهج شامل ومتعدد التخصصات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ينبغي ألا يقتصر على سن تشريعات تحرم هذه الممارسة وتقديم خدمات الدعم الملائمة ووضع استراتيجيات منع شاملة، وإنما أن يتضمن أيضا التنسيق. وعليه، ينبغي للدول أن تضمن مشاركة جميع القطاعات الحكومية المعنية مثل العدالة والأمن والصحة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك حماية الطفل، والتعليم، ووجود تنسيق وتعاون وثيقين مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٧٦ - وينبغي للدول سن التشريعات و/أو إنفاذ التشريعات القائمة، بما في ذلك القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية، والقيام فعلا بنشر معلومات عنها موجهة للمواطنين الذين يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ولايات قضائية أخرى ومحاسبة الممارسين. وينبغي ألا تتذرع الدول بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني بغية تجنب هذه الالتزامات، وأن تضمن تنفيذ التشريعات والاستراتيجيات الوطنية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال خطط العمل الوطنية، والسياسات والبرامج التي تشمل عدة قطاعات.

٧٧ - وينبغي أن تقدم الدول خدمات منسقة وجيدة وفي المتناول تتمحور حول الفتاة والمرأة لأكثر الفتيات عرضة لهذه الممارسة، لا سيما في المناطق الريفية. وتشمل هذه الخدمات المشورة النفسية والاجتماعية وتقديم الدعم والمأوى وأماكن الإقامة الآمنة والمشورة القانونية والدعم من قِبل الشرطة والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي للدول، على وجه الخصوص، وبهدف معالجة الاتجاه

نحو إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة، أن تكفل من خلال التوعية وبناء القدرات تعرف العاملين في مجال الرعاية الصحية والسلطات المحلية على الفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية وتقديم الخدمات ذات الصلة لهن، وعدم قيام هؤلاء العاملين أنفسهم بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٨ - وفي سياق اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات، ينبغي للدول أن تكفل قيام الحكومة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام بمواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى توفير المعلومات والتوعية بالآثار الضارة المترتبة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبكون هذه الممارسة لا تزال موجودة، وكذلك بشأن مستويات الدعم على الصعيدين الوطني والدولي من أجل القضاء على هذه الممارسة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول تنظيم أنشطة من شأنها زيادة إبراز التوجه نحو إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٩ - وينبغي للدول اعتماد استراتيجيات منع شاملة، بما في ذلك الدعوة والتوعية وتعبئة المجتمع المحلي، بالعمل مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الرئيسية، لا سيما المنظمات والمؤسسات الدينية، والرجال والفتيان، والنساء والفتيات والشباب، والمجتمع المدني والمنظمات النسائية ووسائط الإعلام، للمساعدة في تغيير المعايير والمواقف والسلوكيات القائمة التي تتغاضى عن عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتبررها.

٨٠ - وبالنظر إلى التغير في مدى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يتعين على الدول تكثيف وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة، مع التركيز خاصة على السكان الذين لم تشملهم الجهود الوطنية الحالية بعد.

٨١ - ولضمان تطبيق نهج شامل ومتعدد التخصصات في التدخلات المستقبلية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية أن تعزز رصد وتقييم أثر التدخلات الجارية، على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، من أجل المساعدة على تبادل النهج الواعدة والفعالة وتوطيدها وتوسيع نطاقها. وينبغي تخصيص موارد إضافية للممارسات الواعدة وتوسيع نطاقها.

٨٢ - ومن منطلق التسليم بأن الهجرة المتزايدة في السنوات الأخيرة أدت إلى تنقل كثير من الفتيات والنساء اللائي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية وكذلك تنقل الذين يقومون بهذه الممارسات، ينبغي للدول اتخاذ تدابير ملائمة لاحتياجات الفتيات والنساء المهاجرات واللاجئات اللائي تعرضن أو يُحتمل أن يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية في بلدان المقصد.

٨٣ - وينبغي للدول، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية، ترسيخ وتحسين عملية جمع البيانات المتعلقة بانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعوامل المرتبطة به، وذلك بوسائل منها الأساليب الموحدة التي تمكن من مقارنة هذه البيانات ومن قياس تنفيذ الغاية ٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في البلدان التي ليست لها في العادة صلة بهذه الممارسة. وينبغي للدول، حسب الاقتضاء، إدراج أسئلة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمواضيع الديمغرافية والصحية، على النحو الذي أوصى به أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات العنف ضد المرأة.

٨٤ - وينبغي للدول الاستعانة بالأوساط الأكاديمية والاتحادات البحثية والمؤسسات الوطنية لزيادة البحوث ودعم توليد أدلة جديدة، مع مرور الوقت، للاسترشاد بها عند وضع القوانين والسياسات والبرامج. وينبغي للدول، على وجه الخصوص، إجراء تحليل للاستراتيجيات والعوامل التمكينية التي أدت إلى اعتماد القوانين التي تحرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك مدى انسجام التشريعات مع القواعد الاجتماعية القائمة أو خروجها عنها، وكذلك تحليل للديناميات الاجتماعية التي ساعدت على التعجيل بالتخلي عن هذه الممارسة.

٨٥ - وبالنظر إلى الارتباط بين عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات بصفة عامة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ينبغي للدول العمل، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، على تحديد وإرساء أوجه للتآزر بين التدخلات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتلك الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة والممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.